السايرزم

www.salahsayer.com
@salah_sayer
صلاح الساير

سيرة الآدمي

الحروب والنزاعات ليست جديدة على الإنسان الكذوب الذي خص نفسه بمشاعر الرحمة ووصفها بـ «الإنسانية» ووصف السلوك العنيف الشرس بـ «الوحشية» المنسوبة للوحوش وتجاهل الإنسان أنه هو الذي يقوم بالسلوك المتوحش ضد جميع الكائنات وعلى الأخص ضد أخيه الإنسان طمعا واستقواء وثأرا ونهبا وكأن البشر ولدوا بهدف الاحتراب وقتل بعضهم بعضا.

□□□

المسؤول عن الحروب وسفك الدماء «إنسانية» الإنسان لا وحشية الوحوش أو الحيوانات التي قد يكون تدخلها في نزاع البشر إيجابيا مثلما حدث عندما قتل قابيل أخاه هابيل فبادر الحيوان بتعليم بني آدم السلوك القويم حين قام الغراب بدفن غراب آخر ميت. كما ان الإنسان يتسبب في حروب ونزاعات وينسبها ظلما للحيوان مثل حرب البسوس التي نشبت بحجة ذبح بعير واستمرت 40 عاما بسبب الإنسان الغضوب.

□□□

نطلق على حالة الفوضى وغياب القانون عبارة «شريعة الغاب» رغم أنه في كل غابات الأرض وأدغالها لم تستعر حرب عالمية واحدة بين الحيوانات، كما ان القنبلة الذرية لم يصنعها حيوان ولم تسقط على غابة بل سقطت على مدينة كبيرة تدعى هيروشيما، ومثلها البراميل المتفجرة التي تلقي بها الطائرات في المدن السورية فلا تفرق بين حيوان أو إنسان.

□□□

أشعل الإنسان أيام الوثنية حروب الفتوحات فاستعمر الاسكندر الأكبر أجزاء كثيرة من الأرض، وبعد أن عرفت البشرية الأديان لم تتوقف الحروب الاستعمارية بيد أنها حملت صفة الحروب المقدسة التي ترفع رايات الدين، مثلما فعلت البرتغال التي استعمرت الآخرين بحجة نشر المسيحية. ومع دخول البشر في عصر المخترعات استحوذ الموت والتدمير على معظم الأنشطة العلمية بهدف زيادة سفك الدماء.. الإنسانية.

ألم وأمل

د.هند الشومر

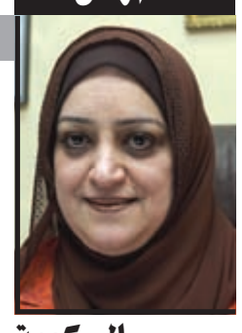

الحكومة الإلكترونية وعذاب نهاية الخدمة للأطباء

بينما يقوم الطبيب طوال مسيرة حياته العملية والإنسانية بالعمل على تخفيف آلام ومعاناة المرضى والسهر على راحتهم وعنايتهم بالتعاون مع الفريق الطبي والصحي من أطباء وممرضين وفنيين ومن مختلف التخصصات الصحية، فإن الإجراءات العقيمة التي يمر بها أي طبيب عند رغبته في التقاعد لا تتناسب أبدا مع ما قام به من جهود وأعمال إنسانية طوال مسيرة العمل والعطاء.

وقد حدثني أحد الزملاء الأطباء الكويتيين من الذين عملوا بتفان وإخلاص، وكانت لهم بصماتهم الواضحة في مجال عملهم عن معاناته الشديدة مع إجراءات ومعاملات نهاية الخدمة وانتقال ملفه إلى التأمينات الاجتماعية وقدم لي قائمة تتضمن أوراق خلو الطرف المطلوبة منه من مختلف الوزارات وجهات الدولة، ولم يبق إلا أن يطلبوا منه الحصول على خلو طرف من الأمم المتحدة ومن المحكمة الجنائية الدولية ومن منظمة العفو الدولية ومن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقرأت علامات الأسى والحزن على وجهه البريء الذي يتطلع إلى الراحة والاسترخاء وتمضية السنوات القادمة بين أفراد أسرته وبعيدا عن ضغوط العمل ومشاكله.

ومما يدعو للضحك حتى البكاء، القائمة الطويلة من شهادات خلو الطرف المطلوبة، والتي من بينها براءة ذمة من البنك ومركز العمل وبطاقة العمل والجمعية الطبية وإدارة التسجيل العقاري وبنك التسليف والهيئة العامة للرعاية السكنية ومعهد الكويت للاختصاصات الطبية، ويحتاج أي شخص إلى سنوات إضافية للمرور على تلك الجهات في هذا الجو شديد الحرارة لاستخراج الشهادات المطلوبة، ناهيك عن الإجراءات المعقدة والروتين المعروف وكأننا لسنا في عصر الحكومة الإلكترونية.

وقد وعدت الزميل المقبل على التقاعد بعد إنهاء إجراءات خلو الطرف بأن يتبنى قلمي المتواضع قضيته، وهي في الواقع قضيتنا جميعا إن لم تكن اليوم فقد تكون غدا أو في المستقبل القادم، وما نحتاجه هو تدخل دعاة وقادة مشروع الحكومة الإلكترونية لإيجاد الحل المناسب لإنهاء إجراءات خلو الطرف إلكترونيا وبعيدا عن الروتين القاتل والمرهق، والذي لا يراعي ظروف وصحة وسن المقبلين على التقاعد والذين لا يتحملون عذاب نهاية الخدمة بعد سنوات العطاء في العمل الإنساني لدرجة أن بعضهم قد طرأت عليه فكرة الاستمرار في العمل حتى نهاية العمر لتفادي عذاب نهاية الخدمة وإجراءاته المؤلمة والموجعة لمن يسهرون على تخفيف الآلام والأوجاع.

وأحيي القائمين على تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية، والذي سيجد علاجا شافيا لعذاب نهاية الخدمة إن تمت ولادته بسلام، فنحن الآن في عصر التواصل الاجتماعي الحديث، وضرورة تجنب الروتين القاتل البالي، والذي تخلصت منه معظم الدول المتقدمة.

صدى الأحداث

almutairiadel@hotmail.com
عادل عبدالله المطيري

النفوذ الخليجي.. الفرصة الأخيرة

قريبا سيتم رفع الحظر الدولي عن إيران بعد اتفاقها النووي إلا أن حظر شراء المعدات والخدمات النووية سيستمر لمدة 5 أعوام قادمة، والأهم من ذلك أن حظر شراء إيران «للأسلحة والصواريخ» سيستمر لمدة 8 أعوام.

رفع الحظر الدولي عن إيران سيعود عليها ببعض المكاسب الاقتصادية بحيث ستسترجع أموالها المجمدة بالخارج والتي تقدر بـ 100 مليار دولار، وستستأنف تصديرها للبترول والغاز ومن دون قيود حصصية من مجلس الأمن، إلا أن إيران ستواجه أيضا بعض التحديدات الاقتصادية المتمثلة في استمرار انخفاض أسعار البترول على المدي القريب، وقدرتها المحدودة على إنتاج البترول بسبب حقولها النفطية المتهالكة والتي بحاجة ماسة لصيانة وتطوير سيكلفها من الوقت والمال الشيء الكثير.

ومن المؤكد أن إيران لن تعود لها قوتها العسكرية والاقتصادية في المدي القريب، وسيظل ميزان القوى يميل لصالح دول الخليج العربي، ولكن سيبقى أمام الخليجين التحدي الاستراتيجي، وهو الإسراع في إعادة تشكيل النظام الإقليمي وتقليص النفوذ الإيراني فيه، قبل انتهاء مهلة «الثماني سنوات» للحظر العسكري على إيران وقبل انتعاش اقتصادها والذي سيساعدها في الصرف على حلفائها بسخاء.

ومن اهم الملفات بنظامنا الإقليمي الملتهب والتي بحاجة «لإعادة ترتيب» بحيث يضمن من خلالها تفوق النفوذ الخليجي على الإيراني هو «الملف السوري والعراقي واليمني»، تلك الدول التي يختلط فيها الإرهاب بكل أنواعه مع التدخل الخارجي.

في الملف السوري، وبالنسبة لتصريحات الرئيس الأميركي الأخيرة والتي أكد فيها أن «روسيا وإيران باتتا تدركان أن الرياح لا تميل لصالح الأسد»، «وأنه يرى بارقة أمل للحل السياسي للأزمة السورية»، يمكن اعتبار هذه التصريحات جاءت بعد ظهور بشائر انتصار المقاومة السورية على قوات النظام السوري المتهالك والذي لم يعد يسيطر إلا على 15٪ من الأراضي السورية وفق تقارير دولية.

ما يهمنا كخليجيين أن تنتهي الأزمة السورية الإنسانية سريعا، وأن يأتي نظام سوري جديد، لا يهم ان يكون معنا، ولكن الأهم ألا يكون مع إيران.

وفي الملف العراقي، «داعش» والنفوذ الإيراني هما التحديان الرئيسيان فيه، جرب العراقيون الحل العسكري واستخدام القوة ولم ينفع ذلك، فليجربوا بعض الحلول السياسية، كتطبيق النظام الفيدرالي الذي يعزز من مفاهيم الاستقلالية والحرية التي حرموا منها بسبب الديكتاتورية والمركزية والطائفية التي أشاعت الفساد وجلبت الإرهاب بكل طوائفه.

وحدها الديموقراطية الحقيقية التي ستخلص العراق من الفساد والإرهاب والتبعية، وهنا يأتي الدور الخليجي بالضغط على أميركا لفرض إصلاحات سياسية ودستورية تحقق مصلحة العراقيين والتي هي في النهاية مصلحة الخليجيين.

وفي الملف اليمني تتوالي الانتصارات، فمن تحرير مدينة عدن إلى تعز وأبين باتجاه الشمال، جيش يمني كبير ومتطور أوجده التحالف العربي في غضون بضعة أشهر، وشجاعة وإصرار أظهرتهما المقاومة الشعبية مقابل تفكك تحالف المتمردين من أنصار المخلوع علي صالح والحوثيين.

الأمور في اليمن تسير في الاتجاه الصحيح ونحو هزيمة أنصار إيران، فالتحرك السريع والحازم والمفاجئ من السعودية سهل من هزيمة أنصار إيران.

● **ختاما:** ربما أعطى الحلفاء الغربيون لدول الخليج العربي، بقصد أو دون قصد ومن خلال الاتفاق النووي، مهلة يستطيعون من خلالها أن يعملوا على مواجهة النفوذ الإيراني بالمنطقة وتقليصه، بالإضافة للسماح للخليجين بتنمية قدراتهم العسكرية من اجل ضمان استمرار تفوقهم على الإيرانيين في المستقبل، فيجب أن يعمل الخليجيون بكل طاقتهم لتحقيق ذلك، فربما تكون هذه الفرصة الأخيرة المتاحة لهم للنجاح في صراع النفوذ.

وقفات

mqarawi@ hotmail. Com
د. مطلق راشد القراوي

طغيان المصلحة الخاصة.. إلى أين؟

كثيرا ما نسمع عن تقديم المصالح العامة على الخاصة وخاصة في المؤسسات العامة، الا أن التطبيق لا يكاد يظهر له أثر، بل يتسارع المستفيدون على جمع المكتسبات وتطييب الخواطر وإرضاء اصحاب النفوذ.. لعلهم يخرجون بشيء يحقق تطلعاتهم وآمالهم.

ما نسمعه ونقرأه هذه الأيام عن التجاوزات في التعيينات في الجامعة وبعض الوزارات، وكذلك الترشيحات للبعثات واللجان التي يتسابق عليها كثير من الناس والتي تسفر في كثير من الأحيان عن حيازة من لا يستحق أو من ليست له أولوية.. مما ينتج عنها تراكم الظلم على من جد واجتهد وعمل وأخلص سنوات طوالا متأملا الحصول على هذا المنصب.. إلا أن هذا الطغيان يهوي بآمال هذا المجتهد الى الحضيض، فتكون النتيجة انتكاسة مخلص يتحسر على ما قدمه لوظيفته وما اهدره من وقت وجهد في ريعان شبابه وقوته.

إن ما يزعج النفس والقلب هو تلك المناداة المتكررة بتكريس المصلحة العامة في مؤسسات العمل الحكومية وهي حق الوطن علينا.. فتنقلب تلك الصيحات إلى تقريب الأقارب وتخصيص الأصدقاء، ضاربين بشروط التعيين والترشيح عرض الحائط، المهم أن صاحبي يحصّل منصبا أو أخدم ناخبي لأكتسب منهم أصوات النجاح.

أحد المسؤولين يقول: لن أكون كباقي المسؤولين أخرج من الوزارة دون ان أضع لي سفيرا يقوم بتسهيل أموري فيها! وهذا مع الأسف في إحدى المؤسسات التي يفترض أن تكرس القيم وتكون قدوة لغيرها، والآخر يتجاوز الشروط ويؤول الأسباب حتى يبعد المستحق لصالح من لا يستحق.

لقد ضاقت أدراج المحكمة الإدارية بالشكاوى والتظلمات في المطالبات بإرجاع الحقوق فكان نصيب الكثير منها كسب القضية لصالح المدعي، وهذا ما يؤكد التجاوزات والتلاعب في الإختيار وطغيان المصلحة الخاصة..

إن الوضع في عصرنا الحالي يختلف عن سابقه، فالمعلومة سرعان ما تصل إلى الآفاق وبنسبة عالية من الصحة ولا يستطيع أحد أن يخفي أي معلومة في إطار دائرة المجتمع حتى وإن كانت سرية للغاية.

إننا بحاجة ماسة في هذا الوقت الذي يحتاج منا الى التوازن وتكافؤ الفرص أن نواجه مثل هذه الظواهر وأن نبني بلدنا على قواعد صلبة يتفاعل معها المخلصون وأهل الخبرات.. ولا يعني هذا ألا يكون هناك استثناء لكن لا بد أن يكون هذا الاستثناء يخدم المصلحة العامة في المقام الأول.

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.

شيء من القلب

عبدالسلام مقبول

ربيع بلا ورود..!!

الثورات العربية التي سميت بالربيع العربي، لم تجلب زهورا يستنشق الثوار عبيرها، ولم تجلب لهم ثمار ما زرعوه، هم فقط حصدوا اوراق اشجار يابسة، ساقطة على الطرقات، عندما تحول ربيعهم خريفا لا يسر ولا يسد رمق جوعهم للحرية!!

الشعوب العربية تفاءلت خيرا ـ ونحن معهم ـ عندما انطلقت اول شرارة الربيع، فانقلبت ضدهم لان الثوار الصادقين هم الذين دفعوا الثمن، في ارواحهم واصاباتهم، واعتقالاتهم وحريتهم التي كانوا يملكونها بسكوتهم، والثوار المتسلقون والذين جاءوا بعدهم، هم الذين حصدوا الثمار، وأكلوا منها ما لذ وطاب، ورموا بقايا القشور على الشعوب الثائرة، حين استولوا على كل شيء!

سنوات مرت، ومعظم شعوب الدول العربية التي حملت رايات الربيع العربي، يعانون اليوم من ويلات كثيرة، ويلات تلو ويلات، بعد ان كانوا لا يعانون الا من ويل واحد، كانوا وكنا نتمنى زواله وترجع الامور الى نصابها الصحيح!

احيانا احاول ان اقنع نفسي بأن الحرية والديموقراطية هما وجهان لعملة واحدة، ذات قيمة عالية تفيد من يتداولها، فاكتشفت أنها شيء فضفاض اكبر من حجمنا، ونحن على وضعنا الهزيل، تماما كما في المثل الشعبي «يخب علينا» وعلينا بهذه الحالة ان نسكت ولا نتكلم سوى في الأمور الواقعية والمفروضة علينا قسراً!

اقول هذا، لان الشعوب التي ثارت وزرعت الثورة في ربيعها، لم تحصد الا دمارا قاتلا، ونارا احرقت الاخضر واليابس، وهم الآن يترحمون على وضعهم المزري السابق، وعلى من كان يحكمهم بالحديد والنار، ولسان حالهم ينطق بالقول الشعبي المأثور: «ليش ما تركنا السقف على طمام المرحوم»؟!

انا مع مطالبة الشعوب بحرياتها التي يستحقونها، وآمالهم التي يحلمون بها، ولكني لست معهم، اذا كانوا لا يستطيعون السيطرة على اوضاعهم، والتحكم في أمورهم، وهم لا يملكون القدرة لمداراة الحقيقة المرة، لأن الحرية ـ كما افهمها ـ هي ليست هدرا للدماء التي تراق، ولا فداء بالروح على لا شيء، وانما هي معنى كبير يجب أن نفهمه ونطبقه اولا على انفسنا، قبل ان نطالب الآخرين بتطبيقه!

الربيع العربي، حلم لم يتحقق، ولن يتحقق، طالما نحن الشعوب على حالنا وعلاتنا البائسة، لا ننظر الى ابعد من خطواتنا، ننظر فقط لمكتسبات لحظتنا ويومنا، ولا نبالي لمستقبل الاجيال القادمة، وهم الذين سيدفعون الثمن غاليا.. لا نحن!

صراحة قلم

@AL_sahafi1
حمد سالم المري

سياسة بالونات الاختبار وتكريس الطبقية

لم يعد المواطن يستغرب من بالونات الاختبار التي تطلقها الحكومة بين فترة وأخرى من أجل قياس ردة الفعل على أي قرار تريد إصداره ويكون له تأثير مباشر على المواطن والمقيم. فبسبب القرارات الارتجالية التي تصدرها الحكومة تعود المواطن عليها وأصبحت هذه القرارات في نظره هي العمل الأساسي الذي تقوم به الحكومة، فلا يستغرب منها، بعكس القرارات المدروسة جيدا والتي تكون في صالح المواطن وتحقق له التنمية والرفاهية فهي في نظره أصبحت العمل الاستثنائي للحكومة الذي يتعجب منه. ومن بالونات الاختبار التي أطلقتها الحكومة مؤخرا لقياس ردة فعل الشارع الكويتي زيادة أسعار الوقود بعد إلغاء الحكومة الدعم عنه. فقد أعلن قيادي في وزارة المالية أنه تم الانتهاء من وضع دراسة سحب الدعم الحكومي عن الوقود وزيادة أسعاره وأرسلت الدراسة لمجلس الوزراء للاطلاع عليها وإصدار القرار المناسب، وبعد فترة لا تتجاوز ثلاثة أيام نفى قيادي آخر هذا الخبر بعد أن جست الحكومة نبض الشارع الكويتي لهذا القرار، وهذا هو نفس السيناريو الذي اتبعته الحكومة عندما ألغت الدعم عن الديزل، ما يعني أنها فعلا ستقوم بهذه الخطوة التي حتما ستنعكس سلبا على المواطن الكويتي حالها حال قرار إلغاء الدعم عن الديزل حتى لو حاولت الحكومة نفي ذلك وأن القرار لن يضر المواطن ولن يرفع الأسعار الخدمية والسلعية عليه.

فقرار رفع إلغاء الدعم عن الديزل وزيادة أسعاره رفع أسعار مواد البناء، ما أثر سلبا على المواطن الكويتي خاصة أن هناك أعدادا كبيرة من المواطنين تُبنى لهم مساكن في المناطق السكنية التي وزعتها الحكومة مؤخرا بعد أن ظلوا ما يقارب خمسة عشر عاما وهم ينتظرون حصولهم على هذه المساكن. أما قرار إلغاء الدعم عن البنزين فإن تأثيره على المواطن سيكون أشد وطأة كونه متعلقا بجميع نواحي الحياة المعيشية التي يحتاجها المواطن من خدمات ومواد سلعية وغذائية لأن وسائل النقل في البلاد مرتكزة على البنزين فإذا ارتفع سعر البنزين ارتفعت أسعار النقل وإذا ارتفعت أسعار النقل ارتفعت معها أسعار السلع والخدمات التي تستخدم النقل، والمتضرر هو المواطن والمقيم.

وما يحزننا هو تأييد عدد من التجار وأصحاب الشركات لهذا القرار مثلما أيدوا قرار إلغاء الدعم عن الديزل على المواطن، وبعد أن رفعوا أسعارهم ضغطوا على الحكومة فأرجعت الدعم على الديزل لهذه الشركات ولهؤلاء التجار بحجة أن إلغاء الدعم مباشرة عنهم سيؤدي إلى رفع أسعارهم أضعافا مضاعفة ويتضرر المواطن، وهم فعليا رفعوا الأسعار وتضرر المواطن والحكومة تتفرج.

وقد صرح عدد من أصحاب الشركات بأن إلغاء الدعم الحكومي عن البنزين سيوفر على الدولة ملايين الدنانير التي بواسطتها تستطيع أن تواجه العجز المتوقع في ميزانيتها بسبب انخفاض أسعار البترول المصدر الرئيسي للدخل في البلاد، ولكنهم في الوقت نفسه هاجموا قرار الحكومة في زيادة رسوم القسائم الخدمية والتجارية والحرفية والصناعية المؤجرة على الشركات والتجار بأسعار رمزية بحجة أن زيادة هذه الرسوم ستؤدي إلى زيادة الأسعار وسيتضرر المواطن، علما أن قسيمة مساحتها سبعة آلاف متر في منطقة الري مثلا دخلها السنوي كما يقول مدير عام الشركة الأولية للتقييم العقاري بندر الحميدي يصل إلى مليون ونصف المليون دينار كويتي وإذا زادت الحكومة سعر الرسوم ليصل إلى تسعة دنانير للمتر الواحد نجد أن رسومها السنوية لا تتعدى ثلاثة وستين ألف دينار حيث لا تأخذ هذه الرسوم إلا ما يقارب 4,2٪ من الإيراد السنوي وهذا دليل على عدم تضرر أصحاب هذه القسائم من رفع رسومها.

بدا واضحا لدى المواطن مدى حرص التجار على تجارتهم وعدم المساس بأرباحهم على حساب المواطن حتى ولو ضغطوا على الحكومة لتعويضهم أو دعمهم مثل دعم الحكومة لبعض الشركات المتضررة من الأزمة المالية العالمية، وكذلك عندما طالب مجلس الأمة السابق بزيادة قيمة القرض الإسكاني الممنوح للمواطن من 70 ألف إلى 100 ألف دينار وقف التجار في وجه هذا القرار حتى تم تبديله بقرار زيادة قيمة القرض الإسكاني على شكل دعم الحكومة بعض مواد البناء فأصبح هذا القرار في صالح التجار، وكذلك دعمهم لقرار زيادة سعر الديزل ومحاولتهم الضغط على الحكومة لإصدار القرار بربط بدل الايجار الذي تقدمه للمواطن الذي لم يحصل بعد على سكن حكومي بعقد إيجار سكن استثماري وذلك لإجبار المواطن على السكن في العمارات التي يملكونها وإذا استمرت الحكومة في الاستسلام لضغوط التجار فستخلق جوا من الفئوية وستتآكل الطبقة الوسطى التي تحفظ الاستقرار الاجتماعي في البلاد.